مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص67– ص94 يونيو 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

الأحاديث الزائدة التي حكم عليها الإمام البغوي بالقبول في كتابه شرح السنة

أ. أحمد محمد النقلة
كلية أصول الدين – قسم الحديث الشريف وعلومه
الجامعة الإسلامية – غزة

ملخص: تعلقت الدراسة بمنهج الإمام البغوي في تصحيح وتحسين الأحاديث الزائدة على الكتب الستة، في كتابه شرح السنة، وكتاب شرح السنة اشتمل على أربعة آلاف وأربعمائة واثنين وعشرين حديثًا بإسناد الإمام البغوي، منها المرفوع والموقوف، الزائد منها بدون المكرر مائتان وخمسة وتسعون حديثًا.

وأجريت الدراسة على ستة أحاديث حكم البغوي على حديثين منها بالصحة، وآخر بالصحة مع وصفه بالغرابة، وعلى حديثين بالحسن، وآخر بالحسن مع وصفه بالغرابة.

Abstract: This study was connected to the way of el-Imam el-Baghawi in correcting and improving the prophet's sayings that are not included in the six books in writing the explanation of the sunnah. The book that explains the sunnah included four thousand, four hundred and twenty two Hadith related to el-Imam el-Baghawi, some of them are narrated from the prophet(peace be upon him) and others are narrated by his companions. The extra ones without the repeated are two hundred and ninety five Hadith.
This study conducted on six Hadiths, el-Imam el-Baghawi judged two Hadiths as correct, another as correct describing it as being strange, two as good and another as good describning it as being strange.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا رسول الله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح للأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين ، وبعد

فقد حظي كتاب شرح السنة للإمام البغوي باهتمامٍ كبيرٍ من علماء المسلمين، لما اشتمل عليه من أحاديث بإسناده وبدون سند، في كل أبواب الدين، وتعقيباته على هذه الأحاديث بما تشتمل عليه من فوائد فقهية، وعقائدية، وتربوية، ولغوية، وحديثية.

وقد استرعى انتباهي - أثناء جمعي للأحاديث الزائدة في كتاب شرح السنة على الكتب الستة، ودراستي لها، وذلك بالترجمة لرجالها، وتخريجها، وبيان درجتها - أن هناك الكثير من الجوانب

الحديثية التي يمكن الوقوف عليها، وذلك لمعرفة مكانة الإمام البغوي بين أئمة الحديث، ومنهجه في السنة روايةً ودرايةً.

لذا وددت أن أتناول جانبًا حديثيًا من هذه الجوانب، وبيان منهج الإمام البغوي فيه، فكان عنوان البحث الذي اخترته:

أهداف البحث:

1. معرفة الأحاديث الزوائد التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة، أو بالحسن.
2. معرفة ألفاظه في تصحيح، وتحسين الأحاديث الزائدة.
3. تخريج هذه الأحاديث.
4. دراسة هذه الأحاديث، وذلك لمعرفة حكمه عليها، ومدى موافقته لأحكام العلماء.

الدراسات السابقة:

حسب علم الباحث لا توجد دراسة سابقة في زوائد شرح السنة، أو منهج الإمام البغوي في هذه الزوائد.

وقد جعلت الدراسة بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث، وخاتمة:

فالمبحث الأول: تعريفات، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ترجمة الإمام البغوي.
- المطلب الثاني: علم الزوائد لغة واصطلاحًا، وشرط الباحث في انتقاء الأحاديث الزائدة.
- المطلب الثالث: كتاب شرح السنة، موضوعه، وأهميته.

المبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة،أو الحسن، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة.
- المطلب الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة، مع وصفها بالغرابة.
- المطلب الثالث: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالحسن.
- المطلب الرابع: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالحسن، مع وصفها بالغرابة.

المبحث الأول: تعريفات

المطلب الأول: ترجمة الإمام البغوي[1].

أولًا: اسمه، ونسبه، ولقبه: هو الحُسَيْن بن مَسْعُوْد بن مُحَمَّد البَغَوِيّ[2]، أَبُو مُحَمَّد الفَرَّاء، أو ابن الفَرَّاء[3]، مُحْيِي السُّنَّة.

ثانيًا: مولده، ووفاته:

ولد الإمام البغوي ببلدة بَغْ، وعاش فيها فترة صباه، ولم يلبث بعدها أن انتقل إلى مَرْوِ الرُّوْذ[4]، والتي عاش فيها حياته وأصبحت موطنًا له، وتوفي فيها[5].

وقد اختلف المؤرخون في تحديد سنة ميلاد الإمام البغوي[6]، وسنة وفاته[7]، والمدة التي عاشها[8].

وهذا الاختلاف في تحديد سنة الميلاد، والوفاة، لا يجعلنا نجزم بواحدٍ منها، وغاية ما يمكن قوله: إن ميلاد الإمام البغوي كان في العقد الرابع من القرن الخامس الهجري تقريبًا، وإن وفاته كانت في العقد الثاني من القرن السادس الهجري تقريبًا، والله تعالى أعلم.

ثالثًا: ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد[9].

(1) انظر مصادر ترجمته في: معجم البلدان 1/ 468، وفيات الأعيان 136/2، تذكرة الحفاظ 37/4، سير أعلام النبلاء: 439/19، مرآة الجنان 66/3، طبقات الشافعية الكبرى 75/7، البداية والنهاية 238/12، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 281/1، طبقات المفسرين للسيوطي: ص49، طبقات المفسرين للداوودي 1/ 161، الرسالة المستطرفة: ص42.

(2) نسبة إلى بلدة من بلاد خُرَاسَان، بين مَرْو، وَهَرَاة، يقال لها بَغْ، وبَغْشُوْر، انظر: الأنساب 2/ 273، معجم البلدان 1/ 468.

(3) نسبة إلى خياطة الفَرْو وبيعه، انظر: الأنساب 10/ 153.

(4) مَرْوُ الرُّوْذ: المَرْوُ: الحجارة البيض تُقْتَدَحُ بها النار، والرُّوْذ: النهر، وهي مدينة تقع على نهر عظيم، فلهذا سميت بذلك. انظر: معجم البلدان 112/5.

(5) انظر مصادر ترجمته السابقة.

(6) انظر: معجم البلدان 1/ 468، الأعلام 259/2.

(7) انظر: وفيات الأعيان 136/2، البداية والنهاية 12/ 238، تحفة الطالب: ص 145، النجوم الزاهرة 223/5، و224/5.

(8) انظر: سير أعلام النبلاء 19/ 439، تذكرة الحفاظ 37/4، طبقات الشافعية الكبرى 75/7.

(9) تذكرة الحفاظ 37/4.

ووصفه الداودي بأنه كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه، جليلاً ورعًا زاهدًا[1].

وقد برع في هذه العلوم، وكان علَّامة زمانه فيها، كما قال ابن كثير، وقال أيضًا: وكان دينًا، ورعًا، زاهدًا، عابدًا، صالحًا[2].

وقال ابن قاضي شهبة: وكان دينًا، عالمًا، عاملاً على طريق السلف، وكان لا يلقي الدرس إلاّ على طهارة، وكان قانعًا باليسير[3].

وقال السيوطي: محيي السنة البغوي، الإمام الفقيه الحافظ المجتهد... ويلقب أيضًا ركن الدين ... وبورك له في تصانيفه لقصده الصالح، فإنه كان من العلماء الربانيين، ذا تعبد ونسك، وقناعة باليسير[4].

فيكفيه فخرًا أن يتفق الجميع على عدالته وثقته، سواءٌ أكان ذلك في دينه واعتقاده، أو في أخلاقه وصفاته، أو في آرائه وأفكاره، وأن يرزق هذا الرضى والقبول، وأن يعرف بين الخاصة والعامة بمحيي السنة، وقامع البدعة.

المطلب الثاني: تعريف علم الزوائد، وشرط الباحث في انتقاء الأحاديث الزائدة

أولاً: معنى الزوائد في اللغة:

الزِّيَادَةُ في لغة العرب تطلق على معانٍ عدة منها :

- النُّمُوُّ: تقولُ: زَادَ الشَّيءُ يَزِيْدُ زَيْدًا وزِيَادَةً، أي ازْدَادَ[5].
- وتأتي بمعنى الْفَضْل[6].
- وتأتي بمعنى الإِضَافَة: وهي أن ينضم إلى ما عليهِ الشَّيءُ في نفسه شَيءٌ آخر[7].
- وتأتي أيضًا بمعنى الْكَمَال[8].

---

(1) طبقات المفسرين للداوودي 1/ 161.

(2) البداية والنهاية 238/12.

(3) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 281/1.

(4) طبقات الحفاظ للسيوطي: ص 457.

(5) الصحاح 481/2.

(6) مقاييس اللغة 3/ 40.

(7) الكليات: ص 487.

(8) نفسه.

وشرط الزيادة: حصول الفائدة، فالزَّائِد لَا بُد أَن يُفِيد فَائِدَة معنوية أَو لفظية، وَإِلَّا كَانَ عَبَثًا ولغوًا[1].

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي لعلم الزوائد

ذكر في المعنى الاصطلاحي للزوائد تعريفات عدة، وهي في مجملها تعريف لكتب الزوائد، أو للأحاديث الزائدة، وليست تعريفًا لعلم الزوائد[2]، إلا أنّ الدكتور خلدون الأحدب ذكر المعنى الاصطلاحي لعلم الزوائد فقال: علمٌ يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مُؤَلِّفِهِ، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحابه الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده[3].

ويؤخذ من هذا التعريف:

1. أن الكتب المزيد منها والمزيد عليها يشترط أن تكون مروية بأسانيد أصحابها.
2. أن الكتب المزيد عليها- وهي الكتب الستة- قد استقر الأمر على اعتبارها أصلاً في تخريج الأحاديث الزوائد من الكتب المزيد منها.
3. تضمن التعريف شروطًا ثلاثة، إذا توفر شرط واحد منها في الحديث عُدَّ زائدًا، وقد اختلفت مناهج المصنفين في الزوائد تبعًا لاختلافهم في الالتزام بهذه الشروط الثلاثة أو بعضها، حيث ألزم بعضهم نفسه بهذه الشروط مجتمعة، بينما التزم آخرون ببعضها.

ثالثا: وكان شرط الباحث في تحديد الزوائد ، هو:

1- ما كان حديثاً زائداً بتمامه علي الكتب الستة.

2- ما كان له أصل في الكتب الستة أو بعضها، وجاء عند المصنف من طريق صحابي آخر.

المطلب الثالث: كتاب شرح السنة، موضوعه، وأهميته

أولاً: موضوع الكتاب

بيَّن الإمام البغوي في مقدمته موضوع كتابه شرح السنة ومضمونه، حيث قال: فهذا الكتاب في شرح السنة، يتضمن إن شاء الله - سبحانه وتعالى- كثيرًا من علوم الأحاديث، وفوائد الأخبار

---

(1) نفسه.

(2) انظر: كشف الأستار5/1، مجمع البحرين 45/1، المقصد العلي 29/1، مصباح الزجاجة 39/1، المطالب العالية 20/2، مختصر زوائد البزار 58/1، أصول التخريج: ص 104، منهج النقد: ص 206، علم زوائد الحديث لعلوش: ص17، كتب الزوائد: ص 10.

(3) علم زوائد الحديث للأحدب: ص 12.

المروية عن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _، من حلِّ مشكلها، وتفسير غريبها، وبيان أحكامها، يترتب عليها من الفقه، واختلاف العلماء جُملٌ لا يستغني عن معرفتها المرجوعُ إليه في الأحكام، والمُعوَّل عليه في دين الإسلام[1].

ويتضح من كلامه أنه جعل الحديث أصلاً لكتابه، وأنه أراد من خلال النصوص تأصيل المسائل الفقهية، والوصول إلى الأحكام الشرعية.

ثانياً: أهمية الكتاب

ويمكن إجمال أهمية كتاب شرح السنة في النقاط التالية:

1. لكتاب شرح السنة مكانته بين كتب الحديث، وكذلك بين كتب الفقه، فهو سجل جامع أمين للحديث النبوي الشريف، ولمذاهب الصحابة والتابعين، والأئمة المجتهدين، وذلك في كل أبواب الدين.
2. اشتمل على أربعة آلاف وأربعمائة واثنين وعشرين حديثًا بإسناد الإمام البغوي، منها المرفوع والموقوف.
3. تعقيباته على هذه الأحاديث والآثار بما تشتمل عليه من فوائد فقهية، وعقائدية، وتربوية، ولغوية، وحديثية.

المبحث الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة، أو الحسن.

المطلب الأول: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة.

حديثان حكم البغوي عليهما بالصحة؛ أحدهما نقل في بيان درجته قول الحاكم فكأنه ارتضاه، والآخر قال: هذا حديث متفقٌ على صحته.

الحديث الأول:

قال الإمام البغوي: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ، أنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ _ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ ، يَقُولُ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ»، قَالَ أَبُو بَكرٍ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ عُمَرُ: أَنَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ خَاصِفُ النَّعْلِ[2]»، قَالَ: وَكَانَ أَعْطَى عَلِيًّا نَعْلَهُ يَخْصِفُهَا.

---

(1) شرح السنة 2/1.

(2) يَخْصِفُ نعلَه: أَيْ كَانَ يَخْرِزُها، مِنَ الْخَصْفِ: الضَّمّ وَالْجَمْعِ. انظر: النهاية 2/ 38.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَدِ احْتَجَّ بِمِثْلِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ[1].

تخريجه:

أخرجه البيهقي: عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الجبار، به؛ بمثله[2].

ومن طريقه: ابن عساكر؛ بمثله[3].

وأخرجه أبو يعلى[4]، وابن حبان[5]، والحاكم[6]، وابن الجوزي[7]: بمثله،

والطحاوي بنحوه[8]، وابن عدي[9]، وابن عساكر[10]: بمعناه؛

جميعهم من طريق: الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، به.

وأخرجه أحمد[11]، وابن أبي شيبة[12]، والطحاوي[13]، جميعهم من طريق: إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ بنحوه.

---

(1) شرح السنة: كِتابُ قِتالِ أهْلِ الْبَغْيِ/بَابُ قِتالِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ10/ 232/حديث2557؛ والحديث زائد، ذكره الهيثمي في المواضع التالية:

- مجمع الزوائد 5/ 186/حديث8950، و9/ 133/حديث14763.
- المقصد العلي 2/ 380/حديث849.
- موارد الظمآن: ص 544/حديث2207.
- غاية المقصد 3/ 367/حديث3651، وحديث3652.

وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة 7/ 187/حديث6640.

(2) دلائل النبوة 6/ 436.

(3) تاريخ دمشق 42/ 452.

(4) مسند أبي يعلى 2/ 341/حديث1086.

(5) انظر: الإحسان15/ 385/حديث6937.

(6) المستدرك 3/ 132/حديث4621.

(7) العلل المتناهية 1/ 239/حديث386.

(8) شرح مشكل الآثار10/ 237/حديث4058، وحديث4059.

(9) الكامل 4/ 363.

(10) تاريخ دمشق 42/ 451.

(11) مسند أحمد17/ 360/حديث11258، و17/ 390/حديث11289، و18/ 295/حديث11773.

(12) مصنف ابن أبي شيبة 6/ 367/حديث32082.

(13) شرح مشكل الآثار 10/ 238/حديث4060، و10/ 239/حديث4061.

الخلاصة:

1. إسناد البغوي ضعيف.

فيه: أَحْمَد بن عَبْد الجَبَّار بن مُحَمَّد العُطَارِدِيّ، أَبُو عُمَر الكُوْفِيّ، قال أبو حاتم: ليس بقوي[1]، وقال ابن عدي: رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه ... ولا يعرف له حديث منكر رواه، وإنما ضعفوه ؛ لأنه لم يلق من يحدث عنهم[2]، وقال ابن حجر: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح، ت275هـ[3].

2. أخرجه البغوي من طريق الحاكم، ولم أقف عليه في المستدرك بهذا الإسناد.
3. الحديث بهذا الإسناد والمتن رواه البيهقي عن الحاكم، ولم ينقل قوله: هذا إسنادٌ صحيح، وقد احتج بمثله البخاري ومسلم في الصحيح.
4. رواية الحاكم في المستدرك جاءت من وجه آخر صحيح، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.
5. الحديث صحيح عند أبي يعلى، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم.

قال الهيثمي: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، وقال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح، وقال الألباني: فالحديث صحيح لاريب فيه.

6. نَقْلُه لقول الحاكم في بيان درجة الحديث دون تعقيب؛ يدل على موافقته له.

الحديث الثاني:

قال الإمام البغوي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النُّعَيْمِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، نَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: «تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلا يُقْبَلَ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنَ فَلا يُؤْذَنَ لَهَا، يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعَ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ}[4].

---

(1) الجرح والتعديل 2/ 62.

(2) الكامل 1/ 313.

(3) تقريب التهذيب: ص81.

وانظر ترجمته في غير ما تقدم في: تهذيب الكمال 1/ 378، الكاشف 1/ 198، تهذيب التهذيب 1/ 51.

(4) يس: 38.

هَذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيد التَّيْمِي[1].

تخريجه:

لم أقف على تخريجٍ له.

الخلاصة

1. إسناد البغوي فيه مظنة انقطاع، حيث لم أجد في كتب التراجم أن ليزيد بن شريك التيمي – والد إبراهيم التيمي – رواية عن أبي هريرة، لكن بالنظر إلى ترجمتهما في كتب الرجال فبينهما معاصرة، وإمكانية لقاء.
2. لم أقف على تخريج له من حديث أبي هريرة.
3. أخرجه البغوي من طريق البخاري، وهو في صحيح البخاري بهذا الإسناد من رواية أبي ذر الغفاري، وليس في إسناده أبو هريرة.
4. بعد رواية البغوي هذا الحديث في شرح السنة، أخرج بإسناده رواية أخرى للبخاري عن الحميدي، عن وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمِيّ، عن أبيه، عن أبي ذر[2]، وقال: هذا حديث متفق على صحته[3]، أخرجه مسلم عن أبي سعيد الأَشَجّ، وإسحاق بن إبراهيم، عن وكيع[4].
5. الروايتان من طريق البخاري: أخرجهما البغوي عن شيخه عبد الواحد بن أحمد الْمَلِيحِيّ، عن أحمد بن عبد الله النُّعَيْمِيّ، عن محمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ، عن البخاري.
6. لم يذكر ابن حجر في فتح الباري الاختلاف على الفِرَبْرِيّ – وهو أحد أشهر رواة صحيح البخاري – في روايته لهذا الحديث.
7. يرى الباحث أن زيادة أبي هريرة في إسناد هذا الحديث لا يضر، فقد يكون البخاري روى الحديث بهذين الوجهين – وكلاهما رواه الفِرَبْرِيّ عنه، وأحدهما على شرطه فجعلها في

(1) شرح السنة: كِتَابُ الْفِتَنِ/ بَابُ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا 15/ 94/حديث4292.

وانظر: صحيح البخاري 107/4/حديث3199، و123/6/حديث4802، وحديث4803، و9/ 127/حديث7433، صحيح مسلم 1/ 138/حديث250، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(2) صحيح البخاري 107/4/حديث3199،

(3) شرح السنة 15/ 94/حديث4293.

(4) صحيح مسلم 1/ 139/حديث251.

صحيحه، والأخرى ليست على شرطه، ولعل إشكالية سماع يزيد بن شريك، من أبي هريرة هي السبب في ذلك.

8. يبدو أن البغوي أراد أن يظهر هذه الزيادة في سند الحديث، لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك إثباتًا لصحتها عنده.

المطلب الثاني: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالصحة، مع وصفها بالغرابة

حديث حكم عليه البغوي بالصحة، مع وصفه بالغرابة ، فقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرُوِيَ عَنْ خَبَّابِ ابْنِ الأَرَتِّ كَذَلِكَ.

قال الإمام البغوي: أَخْبَرَنَا الإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي، أَنَا السَّيِّدُ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ الْعَلَوِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دِلُّوَيْهِ الدَّقَّاقُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْد الله بن [عَبْد الله[1]] الأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ جَاءَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ _ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ_ دَعَا فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَبَّهُ ثَلاثًا، فَأَعْطَاهُ اثْنَتَيْنِ، وَمَنَعَهُ وَاحِدَةً، فَسَأَلَهُ: أَلا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِهِ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَظْهَرُ عَلَيْهِمْ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَلا يُهْلِكَهُمْ بِالسِّنِينَ، فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَلا يَجْعَلَ بَأْسَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، فَمَنَعَهُ ذَلِكَ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرُوِيَ عَنْ خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ كَذَلِكَ[2].

تخريجه:

أخرجه مالك[3]، بنحوه، عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن هذه الطريق لمالك، أخرجه الحاكم، بنحوه[4].

---

(1) جاء في طبعة شعيب: عَبْدِ الرَّحْمَنِ، والصواب ما أثبته؛ حيث جاء على هذا النحو في كتب التراجم، وفي كتاب التمهيد 194/19.

(2) شرح السنة: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ / بَابُ ظُهُورِ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ وَدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ14/ 213/حديث4013، أخرجه البغوي من طريق البخاري، ولم أجده في أيّ من مصنفاته التي وقفت عليها؛ والحديث زائد، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 7/ 221/حديث11964، ونبيل جرار في الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء 4/ 295/حديث3612.

وانظر: سنن الترمذي 4/ 471/حديث2175، سنن النسائي 3/ 216/حديث1638.وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَفِي البَاب عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

(3) موطأ مالك 1/ 216/حديث35. رواية يحيى الليثي.

(4) المستدرك 4/ 562/حديث8579.

وأخرجه ابن عبد البر، بنحوه، من طريق عبد الله بن وهب، عن مالك، به[1].

وأخرجه أحمد[2]، وابن أبي عاصم[3]، وأبو عمرو الداني[4]، ثلاثتهم بنحوه؛ من طرق، عن مالك، عن عبد الله بن جابر بن عتيك[5]، عن جابر بن عتيك، عن عبد الله بن عمر، به.

وقد بيَّن ابن عبد البر أن رواة الموطأ اضطربوا في إسناد هذا الحديث اضطرابًا شديدًا، وصوَّب رواية يحيى الليثي[6]، ثم قال: والدليل على أن رواية يحيى، وابن وهب في إسناد هذا الحديث أصوب، أن: عبيد الله بن عمر روى هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك هذا كذلك[7].

قلت: وقد صحح البخاري، وأبو حاتم الرازي، سماع عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، من ابن عمر[8].

وله شاهد عند مسلم في صحيحه من حديث ثوبان[9]، وآخر من حديث سعد بن أبي وقاص[10].

الخلاصة:

1. إسناد البغوي صحيح، وصححه الأرناؤوط[11].
2. اختلف في إسناد الحديث، وأخرجه البغوي من الوجه الصحيح.
3. بعد رواية البغوي لحديث ابن عمر، روى بإسناده، حديث سعد بن أبي وقاص[12]، وحديث ثوبان[13]، وكلاهما في صحيح مسلم[14].

---

(1) التمهيد 19/ 195.

(2) مسند أحمد 39/ 157/حديث23749.

(3) الآحاد والمثاني 4/ 156/حديث2140.

(4) السنن الواردة في الفتن 1/ 186/حديث5.

(5) قال الحسيني في الإكمال ص229: هكذا وقع في بعض الروايات: عبد الله بن جابر، نسبة إلى جده، وهو عبد الله بن عبد الله بن جابر... وله ترجمة في التهذيب.

(6) التمهيد 19/ 195، ونقل ابن عبد البر أوجه هذا الاختلاف بالتفصيل.

(7) المرجع السابق 19/ 196.

(8) التاريخ الكبير 5/ 126، الجرح والتعديل 5/ 90.

(9) صحيح مسلم 4/ 2215/حديث2889.

(10) المرجع السابق 4/ 2216/حديث2890.

(11) هامش: شرح السنة 14/ 213/حديث4013.

(12) شرح السنة 14/ 214/حديث4014.

(13) المرجع السابق 14/ 214/حديث4015.

(14) سبقت الإشارة إلى ذلك، في هذا الحديث.

4. الغرابة في حكم البغوي تعني التفرد، حيث تفرد بروايته عن ابن عمر: عبد الله بن عبد الله ابن جابر بن عتيك، وهو متفق على توثيقه.
5. والغرابة أيضًا نسبية[1]، وليست مطلقة[2]، حيث روى هذا المتن عدد من الصحابة، منهم خَبَّاب خَبَّاب ابن الأرتّ.
6. الحديث صحيح، صححه الأرناؤوط[3]، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي[4].

المطلب الثالث: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالحسن

حديثان حكم عليهما البغوي بالحسن، فقال فيهما: هذا حديث حسن.

الحديث الأول:

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِيُّ، أَنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ ابْنُ الْحَسَنِ الْحِيرِيُّ، أَنا حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ الطُّوسِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مُنِيبٍ، نَا عَفَّانُ ابْنُ مُسْلِمٍ، نَا أَبُو هِلالٍ.

ح قَالَ الشَّيْخُ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّرَّادُ، أَنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْجَرْجَرَائِيُّ، وَأَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُعَلِّمُ الْهَرَوِيُّ، قَالا: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْمَالِينِيُّ، أَنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ، نَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا أَبُو هِلالٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَلَّمَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلا قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[5].

---

(1) عرف السيوطي الفرد النسبي بقوله: ما كان التفرد فيه بالنسبة إلى جهة خاصة، كقولهم: تفرد به أهل مكة والشام، أو البصرة، أو الكوفة، أو خراسان، أو تفرد به فلان عن فلان، وإن كان مرويًا من وجوه عن غيره، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة، أو الخراسانيون عن المكيين، وشبهه. تدريب الراوي 1/ 291.

(2) قال ابن الصلاح: فإن لم يُرْوَ ذلك الحديث أصلًا من وجه من الوجوه المذكورة، لكن رُوِي حديثٌ آخر بمعناه، فذلك الشاهد من غير متابعة؛ فإن لم يُرْوَ أيضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ. مقدمة ابن الصلاح: ص 83.

(3) انظر: هامش مسند أحمد 39/ 158/حديث23749.

(4) المستدرك 4/ 562/حديث8579.

(5) شرح السنة: كِتَابُ الإِيمَانِ/ بَابُ عَلامَاتِ النِّفَاق 1/ 74/حديث38، أخرجه البغوي في أحد إسناديه من طريق الحسن ابن سفيان، وهو في كتابه الأربعين 53/1/حديث10، بهذا الإسناد، وبلفظه؛ والحديث زائد، ذكره الهيثمي في المواضع التالية:
- مجمع الزوائد 1/ 96/حديث341.
- المقصد العلي 1/ 52/حديث44.
- غاية المقصد 1/ 76/حديث129.

تخريجه

أخرجه الحسن بن سفيان النسوي، بمثله، عن شيبان بن أبي شيبة، عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم[1].

وأخرجه ابن أبي شيبة[2]، وأحمد[3]، والبزار[4]، ومحمد بن نصر المروزي[5]، وأبو يعلى[6]، والدولابي[7]،

وأبو بكر الخلال[8]، والطحاوي[9]، والخرائطي[10]، والطبراني[11]، وابن بطة[12]، والقضاعي[13]، والبيهقي[14]، والخطيب البغدادي[15]، وقوام السنة[16]، والسبكي[17]، جميعهم بمثله؛ من طرق: عن أبي هلال الراسبي، به.

- كشف الأستار 1/ 68/حديث100.

وذكره البوصيري في: إتحاف الخيرة المهرة 1/ 137/حديث126.

(1) الأربعون: ص 53/حديث10.

(2) مصنف ابن أبي شيبة 6/ 159/حديث30320.

(3) مسند أحمد 19/ 375/حديث12383.

(4) مسند البزار 13/ 439/حديث7196.

(5) تعظيم قدر الصلاة 1/ 470/حديث493.

(6) مسند أبي يعلى 5/ 246/حديث2863.

(7) الكنى والأسماء 3/ 1149/حديث2001.

(8) السنة لأبي بكر بن الخلال 5/ 63/حديث1621.

(9) شرح مشكل الآثار 10/ 42/حديث3897.

(10) مكارم الأخلاق: ص70/حديث163.

(11) المعجم الأوسط 3/ 98/حديث2606.

(12) الإبانة الكبرى 2/ 713/حديث962.

(13) مسند الشهاب 2/ 43/حديث849.

(14) السنن الكبرى 6/ 471/حديث12690، وانظر: شعب الإيمان 6/ 196/حديث4045.

(15) موضح أوهام الجمع والتفريق 2/ 174.

(16) الترغيب والترهيب لقوام السنة 1/ 183/حديث242.

(17) معجم الشيوخ: ص128.

وأخرجه أحمد[1]، والقضاعي[2]، وأبو بكر الخلال[3]، والضياء المقدسي[4]، من طريق: المغيرة بن زياد الثقفي[5]؛

وأخرجه أبو يعلى[6]، وعنه ابن حبان[7]، والضياء المقدسي[8]، من طريق: ثابت البُناني[9]؛

كلاهما – المغيرة، وثابت - بمثله، عن أنس رضي الله عنه.

وأخرجه الدارقطني، بمثله؛ من طريق: حجاج بن المنهال، عن حماد بن سلمة، عن ثابت وحميد، ويونس، عن الحسن، مرسلًا[10].

وقد نقل الدارقطني الاختلاف في إرسال الحديث ووصله، ثم قال: والمرسل أصح[11].

وله شواهد ضعيفة من حديث: عبد الله بن مسعود[12]، وأبي موسى الأشعري[13]، وعبد الله بن عباس[14].

الخلاصة:

1 - إسناد البغوي ضعيف، فيه مُحَمَّد بن سُلَيْم البَصْرِيّ، أَبُو هِلَال الرَّاسِبِيّ، وثقه أبو داود[15]، وأبو نعيم[1]، وقال الذهبي: حسن الحديث[2]؛ واختلف فيه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي،

---

(1) مسند أحمد 21/ 231/حديث13637.

(2) مسند الشهاب 2/ 43/حديث848.

(3) السنة لأبي بكر بن الخلال 4/ 45/حديث1136.

(4) الأحاديث المختارة 7/ 224/حديث2663.

(5) وإسناده ضعيف، لأن المغيرة بن زياد الثقفي: لا يعرف. انظر: تعجيل المنفعة 2/ 278.

(6) معجم أبي يعلى: ص 132/حديث140.

(7) صحيح ابن حبان 1/ 422/حديث194.

(8) الأحاديث المختارة 5/ 73/حديث1699.

(9) وإسناده ضعيف، قال الضياء المقدسي في المختارة5/ 73/حديث1699: إسناده معلول.

(10) علل الدارقطني 12/ 30.

(11) المرجع السابق 12/ 30/حديث2372.

(12) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 10/ 227/حديث10553، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 1/ 96/حديث343: وفيه حصين بن مذعور عن قريش التميمي، ولم أرَ من ذكرهما.

(13) أخرجه ابن أبي شيبة مقطوعًا في المصنف 6/ 168/حديث30401، ووصله ابن أبي حاتم في علل الحديث 5/ 222/حديث1936، وذكر أن في إسناده الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث.

(14) أخرجه أبو يعلى في مسنده 4/ 343/حديث2458، والطبراني في المعجم الكبير 11/ 213/حديث11532، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 1/ 172/حديث798: فيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو متروك الحديث.

(15) سؤالات أبي عبيد الآجري 162/2.

فكان يحيى لا يروي عنه، وكان عبد الرحمن يروي عنه[3]، وقال ابن معين: صدوق[4]، وفي موضع آخر: ليس به بأس[5]، وقال أيضًا: صالح، ليس بذاك القويّ[6]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين[7]، وضعفه ابن سعد[8]، والنَّسائي[9]، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: محله الصدق لم يكن بذاك المتين[10].

وقال ابن حبان: وكان أبو هلال شيخًا صدوقًا، إلا أنه كان يخطئ كثيرًا من غير تعمد حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم، وأكثر ما كان يحدث من حفظه، فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه.

والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي، ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير؛ لأن الشيخ إذا عُرف بالصدق والسماع ثم تبين منه الوهم ولم يَفْحُش ذلك منه لم يستحق أن يُعدل به عن العُدُول إلى المجروحين إلا بعد أن يكون وهمه فاحشًا وغالبًا، فإذا كان كذلك استحق الترك، فأما من كان يخطئ في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا مما لا ينفك عنه البشر، إلا أن الحكم في مثل هذا إذا عُلم خطؤه، تجنبه، وَاتّبع ما لم يخطئ فيه[11]. ت 167هـ، وقيل: قبل ذلك[12].

والإسناد من طريق أبي هلال عن قتادة، وأبو هلال مضطرب الحديث عنه، كما ذكر الإمام أحمد[13]، واعتبر ابن عدي أحاديث أبي هلال عن قتادة عن أنس كلها أو عامتها غير محفوظة[14].

---

(1) حلية الأولياء 2/ 345.
(2) العبر 1/ 193.
(3) التاريخ الكبير 1/ 105.
(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: ص 49.
(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: ص 49.
(6) سؤالات ابن الجنيد: ص 427.
(7) تقريب التهذيب: ص 481 .
(8) الطبقات الكبرى 7/ 205.
(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ص 90.
(10) الجرح والتعديل 7/ 273.
(11) المجروحين 283/2.
(12) وانظر: تهذيب الكمال 292/25 ، الكاشف 176/2، تهذيب التهذيب 195/9.
(13) الجرح والتعديل 7/ 273.
(14) الكامل 7/ 437.

2- الحديث حَسَّنَه البغوي بمجموع طرقه، وحَسَّنَه الألباني في أحد قوليه[1]، وصححه السيوطي[2]، السيوطي[2]، والألباني في القول الآخر[3]، وقال الذهبي: سنده قوي[4].

الحديث الثاني:

قال الإمام البغوي: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِيُّ، أَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَصَمُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ مَلاسٍ النُّمَيْرِيُّ، نَا حَرْمَلَةُ الْجُهَنِيُّ، حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «اسْتَتِرُوا فِي صَلاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ[5].

تخريجه

أخرجه ابن خزيمة[6]، والحاكم[7]، والبيهقي[8]، ثلاثتهم بمثله؛ من طرق: عن عبد الملك بن الربيع ابن سبرة، عن أبيه، عن جده.
وأخرجه ابن أبي شيبة[9]، وأحمد[10]، والحارث بن أبي أسامة[11]، وابن أبي عاصم[12]، وأبو يعلى[13]،

(1) صحيح الجامع الصغير وزيادته 2/ 1205/حديث7179.
(2) الجامع الصغير 725/2.
(3) مشكاة المصابيح 1/ 17/حديث35.
(4) انظر: فيض القدير 6/ 381.
(5) شرح السنة: كِتَابُ الصَّلاةِ/ بَابُ الصَّلاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الإِبِلِ 2/ 402/حديث502، والحديث زائد، ذكره الهيثمي في المقصد العلي 1/ 148/حديث311، وفي غاية المقصد 1/ 199/حديث565.
وذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة 2/ 102/حديث1122، وحديث1123.
(6) صحيح ابن خزيمة 2/ 13/حديث810.
(7) المستدرك 1/ 382/حديث926.
(8) السنن الصغير 1/ 322/حديث917.
(9) مصنف ابن أبي شيبة 1/ 249/حديث2862.
(10) مسند أحمد 24/ 57/حديث15340.
(11) انظر: بغية الباحث 1/ 281/حديث166.
(12) الآحاد والمثاني 5/ 31/حديث2570، وحديث2571.
(13) مسند أبي يعلى 2/ 239/حديث941.

وابن قانع[1]، والطبراني[2]، والحسن بن رشيق[3]، والبيهقي[4]، وأبو القاسم القزويني[5]، جميعهم بنحوه؛ بنحوه؛ من طرق عن: عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة، به.

وأخرجه البخاري بنحوه، عن علي بن إبراهيم، عن يعقوب بن محمد، عن سَبْرَة بن عبد العزيز بن الربيع ابن سَبْرَة، عن أبيه، عن الربيع، عن سَبْرَة[6].

وله شواهد صحيحة من حديث: عبد الله بن عمر[7]، وطَلْحَة بن عبيد الله[8]، وأبي جُحَيْفَة[9]، وسَهْل وسَهْل ابْن أَبِي حَثْمَة[10]، وأبي سعيد الخدري[11].

الخلاصة:

1- إسناد البغوي ضعيف، فقد سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة، عن أبيه، عن جده؟ فقال: ضعاف[12]، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا، يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه[13].

2- الحديث حَسَّنَه البغوي بشواهده، وصححه النووي[14]، وقال الحاكم: صحيحٌ على شرط مسلم، ووافقه الذهبي[15].

---

(1) معجم الصحابة لابن قانع 3/ 96.

(2) المعجم الكبير 7/ 114/حديث6539.

(3) جزء الحسن بن رشيق العسكري: ص50/حديث32.

(4) السنن الكبرى 2/ 383/حديث3464.

(5) التدوين في أخبار قزوين 2/ 384.

(6) التاريخ الكبير187/4، وإسناده ضعيف، فيه: يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن الرحمن ابن عوف الزهري المدني قال عنه ابن حجر في التقريب ص 608: صدوقٌ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.

(7) انظر: صحيح البخاري 1/ 105/حديث494، سنن النسائي 2/ 62/حديث747.

(8) انظر: صحيح مسلم 1/ 358/حديث499، سنن الترمذي 2/ 158/حديث335 .

(9) صحيح البخاري 1/ 106/حديث495.

(10) سنن أبي داود 1/ 185/حديث695.

(11) سنن أبي داود 1/ 186/حديث698.

(12) تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني 2/ 701.

(13) المجروحين 2/ 132.

(14) خلاصة الأحكام 519/1، وانظر: المستدرك 1/ 382/حديث926.

(15) المستدرك 382/1/حديث926.

المطلب الرابع: الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالحسن، مع وصفها بالغرابة

قال الإمام البغوي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِيُّ، نَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، أنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، نَا أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ التُّسْتَرِيُّ، بِتُسْتَرَ، نَا أَبِي، نَا قَتَادَةُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَتَادَةَ الرُّهَاوِيُّ، حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ عَمِّهِ هِشَامِ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: لَمَّا عَقَدَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَوْمِي، أَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَوَدَّعْتُهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جَعَلَ اللَّهُ التَّقْوَى زَادَكَ، وَغَفَرَ ذَنْبَكَ، وَوَجَّهَكَ لِلْخَيْرِ حَيْثُمَا تَكُونُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ[1].

تخريجه

أخرجه البزار، بنحوه؛ من طريق: قتادة بن الفضل بن عبد الله بن قتادة، عن الفضل بن عبد الله ابن قتادة، عن عمه هشام بن قتادة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

وأخرجه ابن أبي خيثمة[3]، والمحاملي[4]، وقوام السنة[5]، وابن قانع[6]، والطبراني[7]، وأبو نعيم[8]، وابن نعيم[8]، وابن عساكر[9]، جميعهم بمثله، من طريق: قتادة بن الفضل بن عبد الله بن قتادة، به.

وله شواهد من حديث: أنس بن مالك[10]، وعبد الله بن عمر[11]، وعبد الله بن مسعود[12].

---

(1) شرح السنة: أَبْوَابُ النَّوَافِلِ/ بَابُ التَّوْدِيعِ 5/ 142/حديث1345، والحديث زائد، ذكره الهيثمي في: مجمع الزوائد 10/ 130/حديث17092، وفي كشف الأستار 4/ 62/حديث 3201.

(2) كشف الأستار 4/ 62/حديث3201.

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني 1/ 511.

(4) الدعاء للمحاملي: ص 49/حديث10.

(5) الترغيب والترهيب لقوام السنة 1/ 407/حديث710.

(6) معجم الصحابة لابن قانع 2/ 360.

(7) الدعاء للطبراني: ص 259/حديث818، وانظر: المعجم الكبير 19/ 15/حديث22.

(8) معرفة الصحابة 4/ 2342/حديث5755، و5/ 2744/حديث6542.

(9) معجم ابن عساكر 2/ 1024/حديث1316.

(10) انظر: سنن الترمذي 5/ 500/حديث3444، سنن الدارمي 3/ 1747/حديث2713، صحيح ابن خزيمة 4/ 138/حديث2532، المستدرك 2/ 107/حديث2477، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

(11) انظر: المعجم الكبير 292/12/حديث13151، المعجم الأوسط 16/5/حديث4548.

(12) انظر: حلية الأولياء 58/5

الخلاصة:

1- إسناد البغوي ضعيف، في إسناده:

- قَتَادَة بْن الْفَضْل بْن عَبْد اللَّه بْن قَتَادَة الرُّهَاوِيّ، وهو مقبول[1].

- الفَضْل بن عَبْد الله بْن قَتَادَة[2]، وهِشَام بن قَتَادَة الرُّهَاوِيّ[3]: وكلاهما ذكره ابن حبان في ثقاته، ولم يوثقهما أحدٌ غيره.

2- الحديث حسَّنه البغوي بشواهده.

3- والغرابة في حكم البغوي تعني التفرد، حيث تفرد برواية هذا الحديث: قتادة، عن أبيه، عن عمه، عن قتادة.

3- والغرابة أيضًا نسبية، وليست مطلقة، حيث روى هذا المتن عدد من الصحابة، منهم أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وبعد

فقد تبين للباحث بعد هذه الدراسة، بعض النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- حكم الإمام البغوي على الأحاديث الزائدة في كتابه شرح السنة نادرٌ جدًا، حيث بلغت الأحاديث الزائدة في كتابه مائتين وخمسة وتسعين حديثًا.

وقد أظهرت الدراسة أن الإمام البغوي حكم على حديثين بالصحة، وعلى حديثٍ واحد بالصحة مع الغرابة، وحكم على حديثين بالحسن، وعلى حديثٍ واحد بالحسن مع الغرابة.

2- يروي الإمام البغوي الحديث بإسنادٍ ضعيف، ثم يصحح، أو يحسن هذا الحديث، لمجيئه من طرقٍ أخرى صحيحة، أو يحسنه بمجموع طرقه، أو بشواهده.

3- يصف الإمام البغوي الحديث بالصحة والغرابة، أو الحسن والغرابة؛ والغرابة عنده تعني التفرد.

4- يحكم على الحديث، ولا يحكم على إسناده؛ ويبدو ذلك من خلال دراسة الأحاديث الزائد ة، فهناك أسانيد كثيرة ضعيفة، وردت في كتابه، إلا أنه يحتج بها، لكونها جاءت من طرقٍ

(1) انظر: تهذيب الكمال 518/23، الكاشف 13/2، تهذيب التهذيب 356/8، تقريب التهذيب: ص 453.

(2) انظر: التاريخ الكبير 116/7، الثقات لابن حبان 317/7.

(3) انظر: التاريخ الكبير 197/8، الجرح والتعديل 68/9، الثقات لابن حبان 503/5، و569/7 .

صحيحة، أو حسنة، ومما يشير إلى ذلك: أن شرط الإمام البغوي في كتابه متعلقٌ بالحكم على الحديث، وليس على الإسناد، حيث قال: ولم أودع هذا الكتاب من الأحاديث إلا ما اعتمده أئمة السلف الذين هم أهل الصنعة، المُسَلَّم لهم الأمر من أهل عصرهم، وما أودعوه كتبهم، فأما ما أعرضوا عنه من المقلوب والموضوع والمجهول، واتفقوا على تركه، فقد صنت الكتاب عنها[1].

5- وافقت أحكامه أحكام العلماء في بيان درجة الحديث.

6- صنيع الإمام البغوي يدلل على عدم اعتماده على أسانيده هو، والاعتبار عنده بكون الحديث جاء من وجهٍ صحيحٍ، أو حسن.

التوصيات

يوصي الباحث بدراسة منهج الإمام البغوي في الأحاديث الزائدة على الكتب الستة في كتابه شرح السنة، والتي وصفها بالإرسال، أو الانقطاع، أو مطلق الغرابة، وأقواله في نقد الرواة، والأحاديث التي سكت عنها.

وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع

1.القرآن الكريم
2. الإبانة الكبرى، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري 387هـ، تحقيق: رضا معطي، وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
3.إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري840هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث، دار الوطن للنشر، الرياض.
4.الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، بن أبي عاصم الشيباني 287هـ، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى 1411 ه، دار الراية – الرياض.
5.الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، محمد بن عبد الواحد المقدسي 643هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثالثة، 1420 هـ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

(1) شرح السنة 1/ 2.

6. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البُستي 354هـ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي 739 هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
7. الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، الحسن بن سفيان، أبو العباس النسوي 303هـ، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى 1414 هـ، دار البشائر الإسلامية – بيروت.
8. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الصحان، الطبعة الثالثة 1417هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض.
9. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، محمد ابن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي 765ه،ـ تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان.
10. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي 562هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرون، الطبعة الأولى 1382 ه، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
11. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد، نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، أضواء السلف، ط الأولى 1428هـ.
12. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري 774هـ، تحقيق: علي شيري، الطبعة الأولى 1408ه،ـ دار إحياء التراث العربي.
13. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة 282هـ.
14. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، يحيى بن معين بن عون 233هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
15. التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، أحمد بن أبي خيثمة 279هـ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط الأولى 1427هـ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة.
16. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري 256هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

17.تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر 571هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي،1415 ه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
18.تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري 774هـ، الطبعة الثانية 1416هـ، دار ابن حزم.
19.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي 911هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
20.تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي 748هـ، الطبعة الأولى 1419ه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
21.الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي، قوام السنة 535هـ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، الطبعة الأولى 1414ه، دار الحديث – القاهرة.
22.تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني 852هـ، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى- 1996م، دار البشائر- بيروت.
23.تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي 294هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى 1406ه، مكتبة الدار - المدينة المنورة.
24.تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني 852هـ، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى 1406ه، دار الرشيد – سوريا.
25.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري 463هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري،1387 ه، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.
26.تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني 852هـ، الطبعة الأولى 1326ه، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.
27.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي 742هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى 1400ه، مؤسسة الرسالة – بيروت.
28.الثقات، محمد بن حبان البُستي 354هـ، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى 1393 ه، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.
29.الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي 911هـ، دار الفكر – بيروت.

30.الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري 256هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى 1422هـ، دار طوق النجاة.
31.الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، ابن أبي حاتم الرازي 327هـ، الطبعة الأولى 1271 هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
32.جزء الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي، الحسن بن رشيق العسكري 370هـ، تحقيق: جاسم بن محمد الفجي، الطبعة الثانية 2005 م، مكتبة أهل الأثر - دار غراس.
33.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني 430هـ، 1394ه، دار السعادة - بجوار محافظة مصر.
34.خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، محيي الدين يحيى بن شرف النووي 676هـ، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الاولى 1418هـ، مؤسسة الرسالة - لبنان – بيروت.
35.الدعاء، الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل المحاملي 330هـ، تحقيق: عمرو عبد المنعم، الطبعة الأولى 1414 هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية.
36.الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني 360هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى 1413ه، دار الكتب العلمية – بيروت.
37.دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي 458هـ، تحقيق: عبد المعطي قلعجي دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1408 هـ، دار الريان للتراث.
38.الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الكتاني 1345هـ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الطبعة السادسة 1421ه، دار البشائر الإسلامية.
39.السنة، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، أبو بكر الخَلَّال 311هـ، تحقيق: عطية الزهراني، الطبعة الأولى 1410هـ، دار الراية – الرياض.
40.سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، أبو داود السِّجِسْتاني 275هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

41.سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى الترمذي 279هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

42.السنن الصغير، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي 458هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى 1410هـ - 1989م، كراتشي- باكستان.

43.السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي 458هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة 1424 ه، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

44.السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني 444هـ، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط الأولى 1416ه، دار العاصمة – الرياض.

45.سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، يحيى بن معين بن عون 233هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى 1408هـ، مكتبة الدار - المدينة المنورة.

46.سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، سليمان بن الأشعث، أبو داود السِّجِسْتاني 275هـ، تحقيق: عبد العليم البستوي، الطبعة الأولى 1418ه، دار الاستقامة – مكة المكرمة.

47. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي 748هـ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرون، الطبعة الثالثة 1405 ه، مؤسسة الرسالة.

48.شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي 516هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الطبعة الأولى 1403ه، المكتب الإسلامي.

49.شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي 458هـ، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض - الدار السلفية ببومباي بالهند.

50.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة 1407 هـ، دار العلم للملايين – بيروت.

51.صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة311هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

52.صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني 1420هـ، المكتب الإسلامي.

53.الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب بن علي النسائي 303هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى 1396هـ، دار الوعي – حلب.

54.طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي 911هـ، ط الأولى 1403ه، دار الكتب العلمية – بيروت.

55.طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي 771هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي وآخرون، الطبعة الثانية 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

56.الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع، ابن سعد 230هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى 1410 هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

57.طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي911هـ، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى 1396ه، مكتبة وهبة – القاهرة.

58.طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد الداوودي 945هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

59.العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي 748هـ، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.

60.العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي 597هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الطبعة الثانية 1401ه،ـ إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان.

61.العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني 385هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

62.علم زوائد الحديث، خلدون الأحدب، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1413هـ، دمشق – بيروت.

63.علم زوائد الحديث، دراسة ومنهج ومصنفات، عبد السلام محمد علوش، الطبعة الأولى 1415هـ، دار ابن حزم للطباعة – بيروت.

64.غاية المقصد فى زوائد المسند، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، الطبعة الأولى 1421 ه، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

65.فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي 1031هـ، الطبعة الأولى 1356ه، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

66.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، حمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي 748هـ، تحقيق: محمد عوامة وآخرون، الطبعة الأولى 1413 ه،ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة.
67.الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني 365هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الطبعة الأولى 1418ه،ـ دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.
68.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البُستي 354هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى 1396ه، دار الوعي – حلب.
69.مجمع البحرين في زوائد المعجمين المعجم الأوسط، والمعجم الصغير للطبراني، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، الطبعة الأولى 1413هـ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض.
70.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي1414 ه، مكتبة القدسي - القاهرة ـ
71.مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني 852هـ، تحقيق صبري عبد الخالق، الطبعة الأولى 1412هـ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
72.مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد اليافعي، 768هـ، الطبعة الثانية 1413هـ ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
73.المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، الحاكم أبو عبد الله، ابن البيع 405هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى 1411ه، دار الكتب العلمية – بيروت.
74.مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى، أبو يعلى الموصلي 307هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى 1404ه، دار المأمون للتراث – دمشق.
75.مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني 241هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى 1421 ه، مؤسسة الرسالة.
76.مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزار 292هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون.

77.مسند الدارمي المعروف بـــ سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام، أبو محمد الدارمي 255هـــ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى 1412ه، دار المغني للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية.
78.مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر، أبو عبد الله القضاعي 454هـــ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، 1407ه، مؤسسة الرسالة – بيروت.
79.المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري 261هـــ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
80.مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب، أبو عبد الله، التبريزي 741هـــ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة 1985م، المكتب الإسلامي – بيروت.
81.مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري840هـــ، تحقيق موسى محمد علي وآخرون، دار الكتب الحديثية – بيروت.
82.المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو بكر بن أبي شيبة 235هـــ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى 1409ه، مكتبة الرشد – الرياض.
83.المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني 852هـــ، تحقيق: 17رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة، دار الغيث – السعودية.
84.معجم الشيوخ، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي 771هـــ، تخريج أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي 703 - 759 هـــ، تحقيق: بشار عواد وآخرون، الطبعة الأولى 2004، دار الغرب الإسلامي.
85.معجم الشيوخ، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر 571هـــ، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر – دمشق، الطبعة الأولى 1421 ه.
86.معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع 351هـــ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى 1418ه، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
87.المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني 360هـــ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
88.معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس 395هـــ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 1399هـــ، دار الفكر.

89.معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني 430هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى 1419 ه، دار الوطن للنشر – الرياض.
90.معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو بن الصلاح 643هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، 1406ه، دار الفكر المعاصر – بيروت.
91.المقصد العلي في زوائد أبي يعلى، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى 1413ه، دار الكتب العلمية - بيروت.
92.مكارم الأخلاق للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني 360هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1409 هـ، بيروت – لبنان.
93.من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية طهمان، يحيى بن معين بن عون 233هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
94.المنتقي: علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، الطبعة الأولى 1413 ه، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة.
95.منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر، ط الثالثة 1418ه،ـ دار الفكر دمشق – سورية.
96. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي 807 هـ، تحقيق: محمد عبد الرزاق، دار الكتب العلمية.
97.موضح أوهام الجمع والتفريق، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي 463هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى 1407، دار المعرفة – بيروت.
98.موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي 179هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،1406 هـ، 1985 م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
99.النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله، أبو المحاسن، جمال الدين 874ه، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب- مصر.
100.النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد الجزري، أبو السعادات ابن الأثير 606هـ تحقيق: طاهر أحمد الزاوى وآخرون، 1399ه، المكتبة العلمية - بيروت.
101.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد، ابن خلكان 681هـ، تحقيق: إحسان عباس دار صادر – بيروت.